الرأي عدد 172642

الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 25 أكتوبر 2017

إن مجلس المنافسة،

بعد إطلاعها على مکتوب وزير التجارة والصناعة المرسم بكتابة المجلس بتاريخ 1 جوان 2017 والمتضمن طلب إبداء الرأي بخصوص مشروع أمر حكومي يتعلّق بضبط المهام الموكولة لمكاتب القيادة في مشاريع البناء وطرق ممارسة نشاطها.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر الحكومي عدد 1148 لسنة 2016 مؤرخ في 19 أوت 2016 المتعلّق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية. وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء الجلسة العامة وفق الصيغ القانونية لجلسة يوم الأربعاء 25 أكتوبر 2017.

وبعد التأكد من توقّر النصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقررة السيّدة مريم التريكي في تلاوة تقريرها الكتابي.

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامة لمجلس المنافسة على ما يلي:

تقديم الإستشارة

أحيل على المجلس مكتوب من وزير التجارة مرسم بكتابة المجلس تحت عدد 172642 بتاريخ 1 جوان 2017 يتضمن طلب الرأي حول مشروع أمر حكومي يتعلق بضبط المهام الموكولة لمكاتب القيادة في مشاريع البناء وطرق ممارسة نشاطها، طبقاً لأحكام الفصل 11 من القانون عدد 35 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

بعد الإطلاع على محتوى الإستشارة تبين من خلال المراجع القانونية الواردة ضمن قائمة الإطلاعات إدراج نصوص قانونية دون الإشارة إلى مراجعها الدقيقة عددا وتاريخا، الأمر الذي تحتم معه مراسلة الجهة المعنية بالإستشارة لطلب التوضيحات اللازمة حول هذا الموضوع:

- مراسلة عدد 511 بتاريخ 17 جويلية 2017،

- التذكير: مراسلة عدد 615 بتاريخ 23 أوت 2017.

وفي الأثناء صدر الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية، وتبين من الردّ الوارد على المجلس من الجهة المعنية بالإستشارة أنّ القانون المتعلق بالبعث العقاري تمّ تنقيحه غير أنّ التنقيح المذكور لم يصدر بعد بالزائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وتجدر الملاحظة إلى أن مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط المهام الموكولة لمكاتب القيادة في مشاريع البناء وطرق ممارسة نشاطها موضوع الاستشارة الماثلة هو نصّ ترتيبى يندرج ضمن الأوامر التطبيقية الصادرة بناء على تأهيل تشريعي وارد بالنصّ الإطاري المتمثل في القانون المتعلق بالبعث العقاري.

رأي المجلس

حيث طالما ثبت أنّ النصّ التشريعي الإطاري المتمثل في القانون المتعلق بالبعث العقاري في صيغته المعدلة لم يصدر بعد بالزائد الرسمي للجمهورية التونسية ولم يتحوّل بالتالي إلى نصّ نافذ المفعول، فإنّ إدراجه ضمن قائمة الإطلاعات بمشروع الأمر المعروض لا يستقيم قانونا ولا يمكن بناء عليه للمجلس أن يبدي رأيه في نصّ الإستشارة المعروضة خاصة أنّ النصّ الإطاري المذكور يمثل السند التأهيلي لإصدار الأمر المعروض على الإستشارة.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 25 أكتوبر 2017 برئاسة

السيد رضا بن محمود وعضوية السيدتين والسادة محمد العيادي وعمر التونكي ورجاء الشواشي

ریم بوزیان و الخموسی بوعییدی و معز العییدی و شکری المامغلی و أکرم البارونی و أمّنت کتابة
الجلسة السیّدة یمینة الزيتونی.

الرئیس

رضا بن محمود